

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين
محمد النبي العربي الهاشمي الأمين

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الإخوة والأخوات الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي، في البداية، أن أرحب بضيوف الأردن الكرام من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة الذين جاءوا ليناقدوا في هذا المؤتمر النوعي مواضيع تستحق منا كل العناية فنحن اليوم في عالم يعلي من شأن المبادرات الخلاقة في مسائل العدل والمساواة والمحاسبة والشفافية والنزاهة والإدارة الرشيدة ولنا الشرف في الأردن أبي الحسين أن نكون المبادرين لمثل هذا المؤتمر ونحن ننتسم دائماً توجهات جلالة الملك عبدالله الثاني ومبادراته النوعية الخلاقة في تفعيل مسيرة التنمية الشاملة والإصلاح الإداري والإدارة الرشيدة، واللامركزية في الحكم المحلي. ونستشرف من رؤيته منهجاً مبدعاً في السعي نحو العصرية والمجتمع الحديث فجلالة الملك ينتهج طريقاً واضحاً في السعي لخير الأردنيين والأردنيات وتحقيق مجتمع التكافل الاجتماعي والعدل وتحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع كافة ولا ننسى في هذا المجال أن نشير لمبادرات جلالته في حفز الإدارة الحكومية لتنفيذ خطط التطوير التربوي بما في ذلك تعليم اللغة الإنجليزية والحاسوب لطلبة الصف الأول في المدارس الحكومية وإلحاق رياض الأطفال بهذه المدارس مما سيكون له نتائج ايجابية مثمرة ستظهر بشكل واضح على تكافؤ فرص التعليم بين الجميع

إننا اليوم نعيش في عصر تحقق فيه الانفتاح الجغرافي واخترقت حدوده العولمة فأزالت العوائق والعوازل الجغرافية التي كانت تحجب التواصل والتفاعل، عصر صار للتنمية أهمية تجاوزت كافة الأبعاد كما تحولت إلى المقياس الأبرز لتحديد الأداء الحضاري للدول وللمجتمعات وعلى هذا الأساس تصح مقولة: بقدر ما تكون الإدارات والمؤسسات العامة ناضجة الأداء، وكثيرة العوائد، بقدر ما يكون المواطن منتتماً ومعتزاً بدولة حضارية، تؤمن له الخدمات والمنافع للانسجام مع واجباته ومساهماته

وللتنمية منظومة متعددة الوجوه لكنها مترابطة في جوهرها، وميزتها أنها تواكب المجتمع لتطور نفسها وفقاً لحاجات المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم، لذا،

تكتسب صفة "المستدامة" لأنها لا تقف عند حدود ذاتها وتستمر ما دامت البشرية في تطورها ونمائها

ونحن في الأردن لطالما وضعنا التنمية في صلب الأولويات، وننظر إليها كوجهة مثالية تحقق التزام الفرد بمواطنيته، ولا يمكن لهذا الشعور الحتمي النبيل، أن يصل إلى ذروة نضجه إلا بالعلاقة العضوية مع نوعية أداء المرافق العامة العالية، على أن يكون هذا الأداء ضمن مفهوم العدالة، وإرساء حكم القانون والإدارة الرشيدة في الماضي القريب كانت الأهداف والسياسات المعتمدة تؤلف كامل عدة الإصلاح، لكننا اليوم، وبالتجربة كما في مشاركة الخبرات، ندرك تماماً أن الحاجة حتمية دوماً لإدارة رشيدة تقوم على المعايير والمقاييس الموضوعية، وعلى رصد الإنجازية المتحققة تبعاً ضمن الفترات الزمنية المحددة، وكل ذلك على منظومة القيم التي تشمل المساءلة الشفافية، المشاركة والنزاهة

إن واجب الدولة أن ترفع مستوى حياة أفرادها ونوعية أسلوب معيشتهم ولا يتم لها ذلك إلا قياساً على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها ولتحقيق ذلك عينياً لا بد من التنمية المستدامة ضمن إطار الإدارة الرشيدة

ومن موقعنا العربي الرائد وارتكازاً على المبدأ القائم على تمكين الإنسان العربي وتعزيز قدراته وحقه في اكتساب الحقوق، وبالمقارنة مع تطور دول العالم المتقدمة صناعياً والنامية والتي سبقتنا بإطلاقها للبرامج الإصلاحية والتطويرية، مما أدى إلى تحديث إداراتها ومؤسساتها العامة بعد أن رصدت لها الميزانيات دون حدود، كان من الضروري أن يبادر العالم العربي إلى الإقدام والإنجاز في ميادين التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً؛ علماً أن الأمم المتحدة قد سبق وأنجزت اتفاقية دولية لمكافحة الفساد تشكل الإطار العام للمساهمة في تعزيز مناعة الدول والمجتمعات

لا يغيب عن بالنا، الاختراق التكنولوجي الذي تعم عالمياً، وصار من الواجب على الدول العربية أن تتماهى مع كافة الوسائل والأنماط التقنية المعتمدة في التعامل مع المواطن لتسهيل حياته، لتأمين الاقتصاد الجديد، وتفعيلاً للإنتاجية، وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية والحد الهائل من البيروقراطية العقيمة ولتأمين مصلحة المواطن واحترامه

ولا شك أن هذه الأولويات تناهت إلى المسؤولين في الدول العربية فسارعوا إلى إطلاق برامج عديدة ومحاولات إصلاحية وتطويرية منها ما حقق بعض التقدم والنجاح، لكنها في هذا السباق المحموم، ونظراً لغياب مبادرة متكاملة ومتناغمة تعثرت البرامج الإصلاحية ولم تحقق كافة النتائج المرجوة

ومن أبرز هذه العوائق أنها تجاوزت أحياناً الخصوصيات الوطنية ولم تنهج اعتماد مبادئ الإدارة الرشيدة ومعايير الإنجازية والتي دونها لا يكتمل النجاح ولا يتم الإنجاز نحن اليوم نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إطار عام يؤسس لشراكة عربية واضحة الرؤية، جدية وشفافة، هدفها تأطير التعاون الفعال المرتكز على قراءة موضوعية ودقيقة لتحديد أوجه الشبه والتمايز وبهدف تحليل أسباب التعثر وشروط النجاح

لعل نواة التعثر الأبرز في ميادين التنمية العربية هي تلك المحصورة في أوجه الاقتصاد والاجتماع والمعرفة، وبالعودة إلى تداعيات العولمة، تكمن الحاجة، عربياً، لإعادة هندسة دور القطاع العام وتحديد خدماته وآليات عمله ولا يتم ذلك إلا بشراكة فعالة وحسية بين القطاعين العام والخاص، وضمن منظومة أخلاقية ومناقبية عالية، تحاكي المقاييس العالمية التي كما يبدو، ستصبح كونية في مفاعيلها

رسمت هذه المبادرة لنفسها ومنذ اللحظة الأولى الطريق الوثيق والمقاييس والمعايير الحتمية لتحقيق الشمولية والمقدرة على النجاح ضمن منظومة الخصوصيات ودون تسطيح أو أفكار مسبقة، كما ألزمت نفسها بضرورة توفر قدرات الحكومات العربية الداعمة والساعية إلى رسم سياساتها للتطوير والإنجاز ومن المهم أن تلتزم الدول العربية المشاركة عبر إرادتها السياسية الوطنية، باحتضان المبادرة ودعمها، والسعي لإنجاحها وإن كانت ملتزمة بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنها أيضاً تستند على وثيقة التطوير والتحديث والإصلاح كما اعتمدها القمة العربية السادسة عشرة والتي عقدت في تونس العام الماضي.

إن الأردن في سعيه الدؤوب، ومنذ ما يفوق السنوات الخمس على زيادة التنمية وتحقيق عوائدها وجني ثمارها، هو حقاً في الموقع الطبيعي لاستضافة ودعم هذه المبادرة، يعزوه في ذلك انتماؤه العربي الأصيل، ويسانده الدعم الدولي ولقد أحرز الأردن تطوراً حقيقياً في تصميم وهندسة مشاريع الإصلاح، ولديه الوعي الكامل لإنجاح الإصلاح الإداري والمالي والقضائي ولتحقيق النزاهة في إدارة المال العام والخدمات والموارد العامة؛ عبر إشراك كافة شرائح المجتمع المدني، وعبر حرية الإعلام وشفافية أدائه، واعتماده الموضوعية ليكون المصدر الموثوق للأداء السياسي وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا، يتعاقد الأردن مع الدول العربية التي ستعلن التزامها بالمبادرة والتي ستشارك في نشاطاتها وبرامجها ومشاريعها، كما يطمح الأردن لإنتماء بقية الدول العربية والتي لم تلتحق بعد بالمبادرة، فتدعوها بإخلاص وإصرار إلى استكمال الدعوة وشمولية الإرادة

ليس من الصدفة أن يكون الأردن قدوة المبادرة وفي جوهر الإرادة العربية الجديرة بالتنمية المستدامة.

نعتز بالأردن ضمن دوره الرائد في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، والتعاون الأساسي الذي تؤمّنه الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي وبالتعاقد مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تحققت بمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية؛ وعلى هذا الأساس يعتز الأردن بكونه البلد المضيف لهذه المبادرة والتي ستطلق اليوم؛ ونتمنى لها النجاح والإنجاز، التعميم والانتشار

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة دولة رئيس الوزراء
في مؤتمر الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية
في الدول العربية – البحر الميت
يوم الأحد الموافق 2005/2/6